Sirte University Journal of Humanities: Vol.16. Issue1. June 2026.

Sirte University Journal of Humanities (SUJH) مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index

https://doi.org/10.37375/sujh.v16i1.4095

# تقييم التشريعات الضريبية وأثر التهرب الضريبي على الاقتصاد

**أ.عبدالقادر حمدان العوجة**

abdqadir.auja@su.edu.ly

**كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة سرت، ليبيا**

**تاريخ الوصول:** 2026.01.28- **تاريخ الموافقة:** 2026.05.10- **تاريخ النشر:** 2026.06.01

**الكلمات المفتاحية:**

**الضرائب، التهرب الضريبي، الاقتصاد الرقمي، قانون ضرائب الدخل، الإصلاح الضريبي.**

**الملخّص**

يتناول هذا البحث تقييم كفاءة وملاءمة التشريعات الضريبية الليبية، وبشكل خاص قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، وذلك في ضوء التطورات الاقتصادية الحديثة وانتشار الاقتصاد الرقمي، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أن القانون الحالي للضرائب لا يواكب طبيعة الأنشطة الاقتصادية الجديدة، كما ويفتقر إلى الإطار القانوني الكافي لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، والتي زادت نتيجة ضعف الرقابة والبنية التشريعية والتنظيمية، كما ويعتمد البحث على تحليل النصوص القانونية، مع التركيز على قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022م، الذي أغفل تنظيم الضرائب على النشاط الرقمي، كما يناقش البحث آثار التهرب الضريبي الاقتصادية والاجتماعية على المالية العامة، ويوصي بإصلاحات تشريعية عاجلة توازن بين تحصيل الإيرادات وحماية البيئة الاستثمارية في الدولة، ويهدف البحث إلى تعزيز العدالة الضريبية ورفع كفاءة النظام المالي الوطني، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في بلدنا ليبيا.

# Evaluation of Tax Legislation and the Impact of Tax Evasion on the Economy

**Abdalkader Hamdan F Alwja**

Faculty of Humanities and Applied Sciences, Sirte University, Libya

**Abstract**

This research evaluates the efficiency and adequacy of Libyan tax legislation, with particular focus on Income Tax Law No. (7) of 2010, in light of modern economic developments and the growing expansion of the digital economy. The study is based on the premise that the current tax law no longer aligns with the nature of emerging economic activities and lacks a sufficient legal framework to combat tax evasion—a phenomenon that has increased due to weak oversight and legislative and regulatory deficiencies. The research relies on an analytical review of legal texts, especially Electronic Transactions Law No. (6) of 2022, which fails to regulate taxation of digital activities. It further examines the economic and social impacts of tax evasion on public finance and calls for urgent legislative reforms to strike a balance between revenue collection and the protection of the investment environment. The study aims to enhance tax justice and improve the efficiency of the national financial system, thereby supporting sustainable economic development in Libya.

**Keywords**

**Taxation,**
**Tax Evasion,**
**Digital Economy,**
**Income Tax Law,**
**Tax Reform.**

**أهمية الدراسة وأهدافها:**

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة مدى كفاءة وملاءمة التشريع الضريبي الليبي، خاصة قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، على مواكبة المتغيرات السريعة، التي تشهدها البيئة الاقتصادية، وعلى رأسها ظهور الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية كواقع اقتصادي جديد، وتتمثل أهمية الدراسة في كشف أوجه القصور التشريعي والتنظيمي التي تعيق فاعلية النظام الضريبي، خاصة في ظل تنامي ظاهرة التهرب الضريبي وضعف أدوات المكافحة، وغياب نصوص صريحة تنظم فرض الضريبة على الأنشطة الرقمية، وتبرز أهمية هذا البحث أيضاً في كونه يسهم في تقديم مقترحات تطويرية تعزز من قدرة المنظومة القانونية الضريبية على الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال الأهداف التالية:

1. رصد وتحليل مواطن القصور في قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م.
2. تشخيص واقع ظاهرة التهرب الضريبي في الاقتصاد الليبي وأساليبها الحديثة.
3. استشراف آليات تطوير المنظومة الضريبية الليبية لمواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي.

**أسباب اختيار الموضوع:**

تنطلق هذه الدراسة من الحاجة الملحة لإعادة تقييم النظام الضريبي الليبي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة،



Copyright © 2026 by Sirte University

والتي فرضها العصر الرقمي الجديد، فالقانون الحالي وعلى رأسه قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، لم يعد كافياً لمواكبة التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد، حصوصاً مع تزايد الاعتماد على المعاملات الإلكترونية والأنشطة الرقمية التي تبقى بمجملها خارج نطاق التنظيم الضريبي، وبعد موضوع إصلاح التشريعات الضريبية من أكثر البدائل فاعلية واستدامة مقارنة بالإجراءات المالية التقليدية، مثل رفع الدعم عن المحروقات، إذا يُمكَّن من توسيع الوعاء الضريبي وزيادة الإيرادات العامة دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن أو التأثير سلباً على مناخ الاستثمار، ولذلك، يأتي هذا البحث كمحاولة قانونية جادة لتشخيص أوجه القصور في البنية التشريعية، واقتراح حلول تنظيمية توازن بين مقتضيات العدالة الجبائية، ومتطلبات النمو الاقتصادي المستدام.

**منهجية الدراسة:**

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي عبر دراسة معمقة لنصوص قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، وتحليل مدى ملاءمتها للمتغيرات الاقتصادية الحديثة، لاسيما في ظل توسع الاقتصاد الرقمي وتعدد مصادر الدخل غير التقليدية، كما يوظف البحث المنهج الوصفي في عرض مفاهيم التهرب الضريبي، وبيان أسبابه وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على المالية العامة، لكي يصل الباحث من خلال هذا النهج إلى تحديد مكامن القصور في التشريعات النافذة واقتراح حلول قانونية تعزز من فعالية النظام الضريبي الليبي، بما يتماشى مع متطلبات البيئة الاقتصادية المعاصرة، ويضمن كذلك تحقيق العدالة الضريبية.

**إشكالية البحث:**

تكمن مشكلة الدراسة في قصور القواعد التقليدية لقانون ضريبة الدخل الليبي رقم (7) لسنة 2010م، عن استيعاب الأنشطة الاقتصادية المستحدثة القائمة على التحول الرقمي (كالتجارة الإلكترونية، وصناعة المحتوى، والعملات المشفرة)؛ مما أدى إلى نشوء فجوة تشريعية استغلها المكلفون بالضريبة للتهرب، وهو ما ترتب عليه آثار سلبية على الأوعية الضريبية السيادية للدولة الليبية، وتحدد المشكلة ي التساؤل الرئيسي التالي، وهو **إلى أي مدى تساهم البيئة التشريعية الضريبية الليبية الحالية في مواكبة التحولات الاقتصادية الحديثة؟ ومدى تأثير ظاهرة التهرب الضريبي على الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي للدولة؟ وكذلك الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في ظل التحول الرقمي؟** وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدت الدراسة الخطة التالية:

**خطة البحث:**

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتشريعي للنظام الضريبي في ليبيا.**

المطلب الأول: المفاهيم العامة للنظام الضريبي والتهرب الضريبي.

المطلب الثاني: قراءة تحليلية في قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م.

**المبحث الثاني: أثر التهرب الضريبي والتطور الرقمي على فعالية النظام الضريبي.**

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبي.

المطلب الثاني: التحديات الرقمية ومستقبل الإصلاح الضريبي في ليبيا.

**الخاتمة: تتضمن النتائج – التوصيات.**

**قائمة المراجع.**

**مقدمة**

تعد الضرائب من أبرز الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فهي لا تقتصر على كونها مصدراً مالياً لتمويل الموازنة العامة؛ بل تمثل أداة فعالة لإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى جانب دورها في توجيه النشاط الاقتصادي، وفي ليبيا يعد قانون ضريبة الدخل رقم (7) لسنة 2010م، الإطار القانوني المنظم لعلاقة الدولة بالمكلفين، وذلك من خلال ما يحدده من مصادر للدخل الخاضعة للضريبة، وآليات تقديرها وتحصيلها، بما يكرس مبدأ الالتزام الضريبي في ظل إطار قانوني محدد، غير أن التحولات الاقتصادية المتسارعة، وخاصة تنامي نشاط التجارة الإلكترونية، واتساع رقعة الاقتصاد الرقمي، كشفت عن قصور ملحوظ في قانون ضريبة الدخل الليبي، حيث لم تعد أحكامه كافية لمواكبة هذا الواقع الجديد، وقد أفرز هذا القصور الحاجة الملحة إلى مراجعة الإطار القانوني القائم، لتقييم مدى قدرته على التصدي للتحديات المعاصرة، وفي مقدمتها استفحال ظاهرة التهرب الضريبي، وتتناول هذه الدراسة بالتحليل والنقد فعالية النظام التشريعي والتنظيمي في ليبيا في ظل غياب منظومة رقابية محكمة، وضعف التشريعات التي تواكب تطورات البيئة الرقمية، ويركز البحث على الثغرات القانونية في تنظيم الأنشطة الإلكترونية، مع التوقف عند القانون رقم (6) لسنة 2022م، بشأن

المعاملات الإلكترونية، والذي خلا من أية معالجة للآثار الضريبية المرتبطة بالدخل الناتج عن التجارة الإلكترونية، مما أدى إلى فراغ تشريعي يحد من قدرة الدولة على تنظيم هذا الجانب الحيوي من الاقتصاد الحديث، وقد أسهم هذا الفراغ التشريعي في إضعاف قدرة الدولة على فرض الضرائب بطريقة عادلة وفعالة داخل قطاع التجارة الإلكترونية، الذي يشهد نمواً مطرداً، وتأسيساً على ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة شاملة للإطار الضريبي الليبي، بما يتيح صياغة منظومة تشريعية حديثة تواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي، وتراعي في الوقت ذاته تحقيق التوازن بين تعظيم الإيرادات العامة والحفاظ على جاذبية المناخ الاستثماري، وانطلاقاً من هذا التحدي، تهدف الدراسة إلى تقديم تصور قانوني واقعي وقابل للتطبيق، يسهم في تعزيز الاستقرار المالي، ويرسي قواعد ضريبية تتلاءم مع خصوصية النشاط الإلكتروني وتحدياته.

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتشريعي للنظام الضريبي في ليبيا.**

**تمهيد وتقسيم**

تشكل الضريبة أداة محورية لتمويل المالية العامة للدولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما تعد الضريبة من أهم الوسائل التشريعية التي تنتهجها الحكومات لضبط حركة الاقتصاد في الدولة، وتوزيع الموارد، وتقليص الفوارق الاجتماعية، غير أن فعالية النظام الضريبي لا تتوقف عند سن القوانين فقط؛ بل تتطلب بنية تشريعية متكاملة تتسم بالوضوح، والعدالة، والمرونة الكافية لمواكبة التطورات الاقتصادية، لا سيما في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات رقمية متسارعة (شلغوم، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، 2015م)، أما على الصعيد الليبي، يعد قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، هو المرجع الأساسي لتنظيم العلاقة الضريبية بين الدولة والمكلفين بها – كما سبق القول –.

إلا أن هذا القانون بات يواجه تحديات حقيقية أمام تنامي الاقتصاد غير الرسمي، وانتشار التجارة الإلكترونية، وازدياد ظاهرة التهرب الضريبي، ما يحتم إعادة تقييم بنيته القانونية والتشريعية، وذلك يرتبط أيضاً بضعف الآليات الرقابية، وتضارب الاختصاصات، وعدم شمول النصوص النافذة للأنشطة الحديثة، خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الواقع الاقتصادي ومقتضيات التنظيم الضريبي الفعال (الشاوش، 2010م)، وتأسيساً على ذلك، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي والتشريعي للنظام الضريبي في ليبيا، بالتركيز على بيان المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالضريبة والتهرب الضريبي، وتوضيح وظائف الضريبة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تحليل مظاهر القصور في النظام التشريعي الضريبي الحالي في ليبيا، وما يرتبط به من إشكالات ناتجة عن غياب الرؤية التشريعية المواكبة للاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: المفاهيم العامة للنظام الضريبي والتهرب الضريبي.**

**المطلب الثاني: قراءة تحليلية في قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م.**

**المطلب الأول: المفاهيم العامة للنظام الضريبي والتهرب الضريبي.**

**تمهيد وتقسيم**

يعد الإلمام بالمفاهيم الأساسية لأي موضوع بحثي هو المدخل العلمي السليم لفهم الإشكالية ومعالجتها بدقة، ومن هذا المنطلق فإن دراسة النظام الضريبي وآثاره على الاقتصاد الوطني يتطلب أولاً توضيح الأطر النظرية المتعلقة بمفهوم الضريبة ووظائفها، وكذلك فهم التهرب الضريبي كظاهرة قانونية واقتصادية تعد من بين أكبر التحديات التي تواجه فعالية السياسات المالية في الدول النامية، ومن بينها ليبيا (شقلوف، 2023م)، فالضريبة باعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، ليست مجرد وسيلة لتمويل خزينة الدولة؛ بل هي آلية لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية (الشاوش، 2010م)، إلا أن هذه الوظائف لا تتحقق على النحو المأمول في ظل انتشار التهرب الضريبي، وهو ما ينعكس سلباً على كفاءة النظام المالي، وفي ليبيا تحديداً تتجلى أهمية فهم هذه المفاهيم والوقوف عليها في ضوء الواقع التشريعي القائم، لا سيما في ظل القصور الواضح في مواكبة التطورات الاقتصادية الرقمية، مما ساهم في بروز تحديات فعلية في تحصيل الإيرادات الضريبية وارتفاع معدلات التهرب الضريبي، وضعف الامتثال الطوعي لدى دافعي الضرائب (المبروك، 2024م).

ومما لاشك فيه أن الضريبة قد أصبحت أداة لإدارة وتوجيه الاقتصاد، سواءً في زيادة الإنتاج ونموه, أو في تحقيق التوازن الاقتصادي، أيضاً للحد من التقلبات والتفاوت في الأسعار والأجور, ولتمويل القوة الشرائية بين الدخول والثروات، إلاَّ أنه لا يتم تحقيق هذه الأهداف إلاَّ عن طريق الضرائب بكل أنواعها، من ضرائب مباشرة كانت، أو غير مباشرة، ولتوضيح ذلك، فإن هذا المطلب ينقسم إلى فرعين على النحو التالي:

**الفرع الأول: مفهوم الضريبة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية.**

**الفرع الثاني: مفهوم التهرب الضريبي وأسبابه وصوره.**

**الفرع الأول: مفهوم الضريبة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية.**

تمثل الضرائب أداة جوهرية تعتمد عليها الدول الحديثة في تمويل الميزانية العامة، إذ تشكل المصدر الأهم لتحقيق الاستقرار المالي وتوفير الخدمات العامة، ورغم وضوح وظيفتها الأساسية، إلا أن تحديد مفهوم دقيق وشامل للضريبة ظل محل نقاش بين الفقهاء والباحثين في المالية العامة، وذلك نظراً لتعدد أبعادها واختلاف مقاصدها (يونس، 2013م)، فقد انقسمت الاتجاهات الفقهية بشأن الغاية من فرض الضريبة، بين من يعتبرها أداة مالية تهدف إلى توفير موارد لخزينة الدولة، ومن يراها وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أوسع، مثل إعادة توزيع الدخل أو تشجيع الاستثمار، وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى الضريبة باعتبارها التزاماً نقدياً تفرضه الدولة على الأفراد والكيانات الاعتبارية بصفة نهائية ودون مقابل مباشر، ضمن إطار قانوني ينظم فرضها وتحصيلها، بما يخدم تحقيق المصلحة العامة، ويسهم في تمويل الإنفاق العام، وذلك وفقاً لمبادئ العدالة والمساواة والقدرة التكليفية (الحاسي، 2020م)، وهو ما تحرص الدساتير على النص عليه، ففرض الضرائب وتعديلها أو إلغائها لا يكون إلاَّ بقانون، وهو ما تبناه مشروع الدستور الليبي لسنة 2017م، في المادة (24) منه بنصها" فرض الضريبة، وإلغاؤها، والإعفاء منها، وتعديلها، لا يكون إلا بقانون، ويراعي في فرضها مصلحة المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية" (الدستور، 2017)، وهذا يعني أن القواعد الأساسية لفرض أي ضريبة يكون منصوصاً عليها في الدستور، وهو ما يعرف بشرعية فرض الضريبة، فالعدالة الاجتماعية هي أساس الضرائب، ولا يجوز إقرار الضرائب أو تعديلها أو إلغائها أو الإعفاء منها إلاَّ بنص قانوني، فالضريبة إذاً اقتطاع مالي إجباري إلزامي تحدده الدولة ويلزم الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة؛ وإنما تمكيناً للدولة من تحقيق منافع عامة، ولكن بسبب التغير والتطور الذي حلَّ بمفهوم الضريبة وأهدافها، وأنواعها، فقد جاء الأستاذ **ميّل (Mell)** بتعريف جديد للضريبة على أنها" فريضة إجبارية تستقطع من الشخص الطبيعي أو المعنوي, وعند اللزوم من أشخاص القانون العام، وذلك حسب قدرتهم الضريبية، وعن طريق السيادة، وبدون أي مقابل محدد، وتهدف إلى تغطية الأعباء العامة للدولة وهيئاتها الإقليمية" (القيسي، 2015م).

**ومن حيث الوظائف** تؤدي الضريبة أدواراً متعددة تتجاوز مجرد كونها أداة مالية لتحصيل الإيرادات؛ بل **أولاً**: تأتي الوظيفة المالية في مقدمة تلك الأدوار، حيث تسهم في تمويل الميزانية العامة لضمان استمرار الدولة في أداء مهامها الأساسية، **وثانياً**: هناك الوظيفة الاقتصادية، إذ تستخدم السياسة الضريبية كأداة فعالة لتوجيه سلوك المنتجين والمستهلكين، من خلال الحوافز والأعباء الضريبية، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية مثل تشجيع الاستثمار، أو الحد من التضخم، **ثالثاً**: تتمثل في الوظيفة الاجتماعية وهي دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل وتخفيف الفوارق الطبقية، بما يعزز من العدالة الاجتماعية ويحد من التفاوت الاقتصادي (فرج، 2023م).

**واستخلاصاً مما تقدم**، تبرز أهمية هذه الوظائف بوضوح في الاقتصاديات النامية والريعية، مثل الاقتصاد الليبي، الذي لايزال يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، وهذا الاعتماد المفرط على مورد ناضب وغير مستقر يجعل من تطوير النظام الضريبي ضرورة ملحة، ليس فقط لتأمين مصادر بديلة؛ وإنما لتحقيق قدر أكبر وهو الاستقرار المالي والسيادي، ومع تعقد الأنشطة الاقتصادية الحديثة، لا سيما في ظل انتشار الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، أصبح من الضروري تجاوز المفهوم التقليدي للضريبة الذي يقصرها على الأنشطة المادية فقط، فظهور أنماط دخل جديدة خارج الأطر التقليدية يتطلب إطاراً تشريعياً مرناً ومواكباً، يمكن الدولة من فرض رقابة فعالة وضمان شمولية الوعاء الضريبي، بما يسد الثغرات التي تسمح بالتهرب أو التجنب الضريبي، خاصة في المعاملات الرقمية والتي تصنف عابرة للحدود.

**الفرع الثاني: مفهوم التهرب الضريبي وأسبابه وصوره.**

يعد التهرب الضريبي من أبرز الظواهر السلبية التي تعاني منها الأنظمة المالية، لا سيما في الدول ذات البنية الاقتصادية الهشة، وقد حظى باهتمام واسع في الفقه المالي والقانوني نظراً لما يسببه من آثار مباشرة على العدالة الضريبية وكفاءة النظام الضريبي، ورغم خطورة الظاهرة، فإن أغلب التشريعات الضريبية ومنها التشريع الليبي، لم تضع تعريفاً دقيقاً أو صريحاً للتهرب الضريبي، تاركاً الأمر للفقه القانوني والاقتصادي لتناوله بالتحليل والتأصيل (أبوخريص، 2023م)، فالتهرب الضريبي ليس مفهوماً مستحدثاً؛ بل هو ظاهرة قديمة صاحبت ظهور الضريبة ذاتها، وقد ارتبط تاريخياً بمحاولات المكلفين التملص من الالتزامات المالية تجاه الدولة، سواء عبر أساليب مباشرة أو ملتوية، ويميز الفقه بين التهرب الضريبي المشروع، والذي يعرف بالتجنب الضريبي، وهو استخدام الثغرات القانونية لتقليل العبء الضريبي دون خرق صريح للقانون، وبين التهرب غير المشروع، الذي يتم عبر وسائل احتيالية تنتهك نص القانون وروحه (أمبارك، 2021م)، وعرّفه آخرون ومن

بينهم الباحث التائب، والباحثة عربي بأن:" التهرب الضريبي هو سلوك غير قانوني يقوم من خلاله المكلف ضريبياً بالاحتيال على القوانين من أجل عدم سداد قيمة الضريبية المستحقة كلياً أو سداد قيمة أقل من القيمة المستحقة عليه ضريبياً" (عربي، 2023م)، وتجمع الدراسات المقارنة على أن صور التهرب تتنوع بين البسيط والجسيم، حيث يقتصر الأول غالباً على الخطأ أو الإهمال، بينما ينطوي الثاني على نية مبيته للتجاهل والغش، وقد سار الفقه والتشريع المقارن في هذا الاتجاه، مكرساً تجريم بعض صور التهرب عبر تعدادها صراحة، وفرض جزاءات متفاوتة بحسب طبيعة المخالفة وخطورتها (امحمد، 2016م، صفحة 38).

**أولاً: أسباب التهرب الضريبي.**

تتعدد أسباب التهرب الضريبي، وتختلف باختلاف البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي ليبيا يمكن تحديد أبرز الأسباب، وذلك على النحو التالي:

1- **القصور التشريعي وغموض النصوص القانونية:** يؤدي عدم وضوح التشريعات الضريبية أو تناقضها، كما هو الحال في بعض مواد قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، إلى خلق ثغرات يستغلها المكلفون للتهرب، خاصة في ظل غياب نصوص تنظم الأنشطة المستخدمة مثل الاقتصاد الرقمي (حامد، 2015م).

2- **ضعف الإدارة الضريبية والرقابية:** نقص الكوادر المتخصصة، وقلة استخدام أدوات الرقابة التقنية الحديثة، ساهم في محدودية قدرة مصلحة الضرائب الليبية على تتبع النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يشجع على إخفاء الدخول، أو تضخيم النفقات.

3- **انعدام الثقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة:** تراجع جودة الخدمات العامة وغياب الشفافية في إدارة المال العام أديا إلى فقدان الثقة، ما جعل الضريبة في نظر كثيرين عبئاً دون مقابل.

4- **العبء الضريبي المرتفع على فئات معينة:** يؤدي التوزيع غير العادل للأعباء الضريبية إلى تحفيز المكلفين، خصوصاً في القطاعات الصغيرة والمتوسطة على التهرب لتقليل كلفة الامتثال الضريبي (الفاخري، 2023م).

**ثانياً: صور التهرب الضريبي.**

تأخذ ظاهرة التهرب الضريبي صوراً متعددة تختلف في درجتها وخطورتها، ومن أبرزها:

1- **إخفاء مصادر الدخل أو تقليل قيمتها:** كأن يمتنع المكلف عن التصريح ببعض الإيرادات المتأتية من أنشطة غير مراقبة كالأعمال الحرة.

2- **تضخيم التكاليف والمصروفات:** حيث يقدم المكلف بيانات غير دقيقة للمصروفات بهدف تقليص صافي الربح الخاضع للضريبة.

3- **التهرب عبر استخدام كيانات صورية:** يلجأ البعض إلى إنشاء شركات وهمية أو تحويل الأرباح بين كيانات مرتبطة للتهرب من الضريبة.

4- **عدم التسجيل في النظام الضريبي من الأساس:** وهي من أكثر صور التهرب شيوعاً، خاصة في المناطق الريفية والاقتصاد غير الرسمي (Stankevičiūtė, 2025).

**وأخيراً،** فإن هذه الأسباب والصور تكشف عن تحديات حقيقية تواجه النظام الضريبي في ليبيا، وهو ما يستوجب إصلاحاً جذرياً على المستويين التشريعي والإداري، لضمان توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية.

## المطلب الثاني: قراءة تحليلية في قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010.

**تمهيد وتقسيم:**

تعد السياسة الضريبة أداة محورية في يد الدولة، وأن وظيفتها لا تقتصر على تعبئة الموارد المالية؛ بل تمتد لتشمل ضبط السوق أيضاً، وكذلك توجيه الاستثمارات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق جاء قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، ليحل محل القانون رقم (11) لسنة 2004م، كأحد أبرز المحاولات التشريعية لتحديث النظام الضريبي الليبي، عبر إعادة صياغة فلسفة فرض الضريبة وآليات تحصيلها، بما يتلاءم مع مقتضيات المرحلة (أبوغفه، 2020م)، فالقانون في حينه يمثل نقله نوعية مقارنة بالتشريعات السابقة، إذ حاول توسيع قاعدة الاستحقاق الضريبي، وتقنين مصادر الدخل الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى إفراد أحكام تنظيمية تعنى بتبسيط الإجراءات وتحقيق المزيد من الشفافية، كما تم التركيز على ضبط العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين من خلال اعتماد مبدأ التصريح الذاتي، وإنشاء منظومة للرقابة والمتابعة وفقاً لمعايير تتماشى ـ في ظاهرها ـ مع التوجيهات الحديثة في القانون الضريبي المقارن (مستو، 2015م)، ومع ذلك فقد أثار القانون منذ صدوره جملة من الإشكاليات التطبيقية، سواء من حيث الصياغة أو من حيث مدى قدرة مواده على مواكبة

التطورات الاقتصادية المتسارعة، خاصة مع التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد الليبي في السنوات التالية، وتزايد الاقتصاد غير الرسمي، وتغير طبيعة مصادر الدخل، الأمر الذي انعكس سلباً على مدى فعالية القانون في الواقع العملي، وقد زادت هذه الإشكاليات حدة في ظل غياب تحديثات جوهرية على القانون منذ صدوره، إلى جانب وجود ثغرات في البنية المؤسسية المعنية بتطبيقه، مما أضعف من قدرته على تحقيق الأهداف المرجوه منه، سواء على مستوى الإيرادات العامة، أو على مستوى ترسيخ مبدأ العدالة الجبائية (العوجة، 2024م، صفحة 78).

**وتأسيساً لما تقدم،** يتناول هذا المطلب دراسة تحليلية نقدية لهذا القانون، من خلال الوقوف أولاً على نطاق تطبيقه وأهم أحكامه، ثم استعراض أبرز أوجه القصور التشريعي التي حالت دون تحقيقه لفاعلية ضريبية حقيقية، وذلك من خلال فرعين على النحو التالي:

**الفرع الأول: نطاق تطبيق القانون وأهم أحكامه التنظيمية.**

**الفرع الثاني: أوجه القصور التشريعي وعدم مواكبته للتطورات الاقتصادية.**

**الفرع الأول: نطاق تطبيق القانون وأهم أحكامه التنظيمية.**

صدر قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، في إطار سعي الدولة الليبية لتحديث النظام الضريبي وتعزيز كفاءته، وذلك بهدف تحقيق العدالة الضريبية، وزيادة الإيرادات العامة، وقد حدد القانون نطاق تطبيقه ليشمل الأشخاص الطبعيين والاعتباريين الذين يحققون دخلاً داخل ليبيا أو من مصادر ليبية، مع تحديد معدلات ضريبية تختلف باختلاف نوع الدخل والمكلف (ادويب، 2018م)، ومن أبرز الأحكام التنظيمية التي جاء بها القانون، وهي:

1- **توسيع قاعدة الخضوع الضريبي:** شمل القانون مصادر دخل متعددة، بما في ذلك الأرباح التجارية والصناعية، والدخل من العمل، والدخل من الممتلكات، مما يعكس توجهاً نحو شمولية النظام الضريبي.
2- **تحديد معدلات ضريبية تصاعدية:** تم تحديد معدلات ضريبية تتراوح بين 15%، و27%، وفقاً لمستوى الدخل، بهدف تحقيق العدالة الضريبية وتخفيف العبء عن ذوي الدخل المحدود.
3- **إقرار نظام التصريح الذاتي:** حيث ألزم القانون المكلفين بتقديم إقرارات ضريبية دوريه، مع منح الإدارة الضريبية صلاحيات للتحقق والمراجعة، مما يعزز من شفافية العلاقة بين المكلف والإدارة (احرير، 2022م، الصفحات 9-10).
4- **تنظيم الإعفاءات الضريبية:** فقد حدد القانون حالات الإعفاء الضريبي، مثل الإعفاءات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، مما يهدف في تحفيز النشاط الاقتصادي.
5- **تفعيل نظام العقوبات:** هذا ونص القانون على عقوبات مالية وجنائية للمخالفين، بهدف الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الالتزام.

ورغم هذه الأحكام التنظيمية فقد أشار بعض الباحثين إلى وجود تحديات في تطبيق القانون، منها صعوبة تحديد الدخل الخاضع للضريبة في بعض الحالات، وتعقيد الإجراءات الإدارية، مما قد يؤثر على فعالية النظام الضريبي الليبي (القمودي، 2023م).

**الفرع الثاني: أوجه القصور التشريعي وعدم مواكبته للتطورات الاقتصادية.**

رغم الجهود المبذولة في صياغة قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، إلا أن التطبيق العملي لهذا القانون قد كشف عن عدة أوجه قصور تشريعي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها ليبيا والعالم ككل، ومنها (امريود، 2021م):

1- **عدم مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية:** لم يتضمن القانون أحكاماً تتعلق بالاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، مما أدى إلى فراغ تشريعي في هذا المجال، واستغلال بعض المكلفين لهذا الفراغ للتهرب من الالتزامات الضريبية، كما أن القانون لم يعالج بشكل كافٍ مسألة الضرائب على الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية، مثل العملات الرقمية والخدمات عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، والتي أصبحت تشكل جزءاً مهماً من الاقتصاد الحديث (قانون، المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022م).
2- **تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية:** أشار العديد من الباحثين إلى أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتطبيق القانون تتسم بالتعقيد والبيروقراطية، مما يؤدي إلى تأخير في تحصيل الضرائب وزيادة التكاليف الإدارية، كما أن غياب نظام إلكتروني متكامل لتقديم الإقرارات الضريبية ومتابعة المكلفين يحد من فعالية الإدارة الضريبية ويزيد من فرص التهرب الضريبي (العماري، والشتيوي

2019م).

**3- عدم تحقيق العدالة الضريبية:** رغم أن القانون نص على معدلات ضريبية تصاعدية، إلا أن التطبيق العملي أظهر تفاوتاً في العبء الضريبي بين المكلفين، حيث يتحمل أصحاب الدخل المحدود نسبة أكبر من دخلهم مقارنة بأصحاب الدخل المرتفع، كما أن بعض الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض القطاعات أو الشركات قد تؤدي إلى تشويه المنافسة وتفضيل بعض المكلفين على حساب الآخرين (أبوغفه، 2020م).

**4- غياب الحوافز الضريبية المشجعة للاستثمار:** لم يتضمن القانون حوافز ضريبية كافية لتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية، مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، مما أدى إلى ضعف في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما أن غياب الاستقرار التشريعي والضريبي يؤثر سلباً على بيئة الأعمال ويزيد من خاطر الاستثمار (ميلاد، 2023م، صفحة 25).

**5- عدم التنسيق مع القوانين الأخرى ذات الصلة:** أدى عدم التنسيق بين قانون ضرائب الدخل والقوانين الأخرى، مثل قانون تشجيع الاستثمار وقانون المصارف إلى تعارض في بعض الأحكام وتضارب في التفسيرات، مما يخلق حالة من عدم اليقين القانوني لدى المكلفين ويؤثر على الامتثال الضريبي (قانون ق.، رقم (7) لسنة 2010م، بشأن ضرائب على الدخل، ولائحته التنفيذية).

**واستخلاصاً مما سبق،** يتضح لنا أن قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، يحتاج إلى مراجعة شاملة لتحديث أحكامه وتبسيط إجراءاته وتعزيز العدالة الضريبية، وذلك لكي يتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة.

## المبحث الثاني: أثر التهرب الضريبي والتطور الرقمي على فعالية النظام الضريبي.

**تمهيد وتقسيم:**

تتطلب فعالية النظام الضريبي بنية تشريعية وإدارية متماسكة قادرة على ضبط التدفقات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الأعباء، إلا أن هذه الفعالية تتعرض في الواقع الليبي لتحديين هما رئيسيين ومترابطين، أولهما: ظاهرة التهرب الضريبي التي أصبحت سلوكاً مزمناً ينهش الموارد العامة، وثانيهما: التطور الرقمي الذي لم يقابل بتشريعات ضريبية كفؤة تستوعب خصائصه المعقدة، مما أضعف من قدرة الدولة على إدارة الموارد وتحقيق العدالة المالية والاجتماعية (International Monetary Fund. Libya:059/2025)، وقد أفرز التهرب الضريبي في ليبيا تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة، إذ تراجعت الإيرادات الضريبية إلى مستويات متدنية بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، في ظل ضعف أدوات الكشف والتحقيق والردع، إضافة إلى ثغرات تشريعية تسمح بالتلاعب بالإعفاءات والمستندات المالية، وانعدام التنسيق بين الجهات الرقابية، كل هذه الإشكاليات لا تمثل معوقات مالية وحسب؛ وإنما تهدد الشرعية القانونية والعدالة الضريبية، خصوصاً حين يتحمل الملتزمون العبء بينما يفلت المتهربون من المساءلة القانونية (عطيه، ودلعاب 2023م)، وفضلاً على ذلك، ظهرت التحديات الرقمية كعامل مضاعف للفجوة الضريبية، حيث تزايدت الأنشطة الاقتصادية عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) دون أن يقابلها تنظيم ضريبي يلزم الشركات والأفراد بالدفع العادل، كما أدى تأخر الدولة في تطوير البنية التكنولوجية لإدارة الضرائب إلى توسع (الاقتصاد غير المرئي)، وهو ما أفرز جملة من الإشكالات القانونية بشأن الخضوع الضريبي، وهوية المكلف، وأدوات الرقابة الرقمية (أحمد، و رندا القمودي 2025م).

وبناءً على ذلك، يتناول هذا المبحث تأثير هذين المحورين الأساسيين على فعالية النظام الضريبي في ليبيا من خلال مطلبين رئيسيين:

**المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبي.**

**المطلب الثاني: التحديات الرقمية ومستقبل الإصلاح الضريبي في ليبيا.**

### المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبي.

**تمهيد وتقسيم:**

يعد التهرب الضريبي أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية، ليس فقط لآثاره المالية؛ بل لما يحدثه من اختلالات عميقة في بنية الاقتصاد الوطني والعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، فحينما يفلت البعض من الالتزام الضريبي في ظل هشاشة المنظومة الرقابية والتشريعية، تتسع فجوة عدم المساواة، ويتكرس شعور الظلم، وتقوض مبادئ العدالة الضريبية التي تقوم عليها شرعية الجباية (حامد، 2015م)، ومن الناحية الاقتصادية، يؤدي التهرب الضريبي إلى تقليص الإيرادات العامة، ما يجبر الدولة على خفض إنفاقها على الخدمات الأساسية أو اللجوء إلى مصادر غير مستدامة، مثل العائدات النفطية أو الاقتراض، كما يعيق تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، ويضعف القدرة على جذب الاستثمار؛ نظراً لتشوه مناخ الأعمال بسبب غياب الشفافية وتكافؤ الفرص الضريبية (العربي، ومحمد عبيد 2017م)، أما

من الناحية الاجتماعية، فإن التهرب الضريبي يفضي إلى تآكل الثقة العامة بمؤسسات الدولة، ويزعزع مبدأ المواطنة القائمة على الالتزام المتبادل، إذ يثقل كاهل الملتزمين ويعفى المتهربين، الأمر الذي يحدث معه حالة من الاستياء والانقسام داخل المجتمع، كما أن التفاوت في الالتزام يغذي شعوراً باللامساواة ويضعف الامتثال الطوعي، ولا يمكن فصل هذه الآثار عن ضعف الأجهزة الرقابية، وغياب الردع القانوني الفعال، مما يمنح المتهرب مساحة من الإفلات والعصيان، ويحول النصوص القانونية إلى حبر على ورق (Mohamed, , S. A. A., et al 2024)، ومن هذا المنطلق فإن معالجة التهرب الضريبي لا تقتصر على الأدوات الفنية، بل تستوجب إصلاحاً تشريعياً ومؤسساتياً متكاملاً، يعيد ضبط العلاقة بين الدولة والمكلف بالضريبة، ويضمن عدالة توزيع العبء الضريبي، واستدامة الإيرادات العامة، وسوف يتم تناول هذه الإشكالية بتحليل أعمق من خلال الفرعيين التاليين، وذلك للوقوف على أبرز:

**الفرع الأول: انعكاسات التهرب الضريبي على المالية العامة والنمو الاقتصادي.**

**الفرع الثاني: دور ضعف الرقابة والتشريعات في استفحال التهرب الضريبي.**

**الفرع الأول: انعكاسات التهرب الضريبي على المالية العامة والنمو الاقتصادي.**

إن انخفاض معدلات الامتثال الضريبي يعني تراجع الإيرادات العامة، مما يجبر الدولة على البحث عن بدائل غالباً ما تكون غير مستدامة، كزيادة الاقتراض، أو الاعتماد على موارد مؤقتة أو غير منتظمة مثل النفط، أو فرض ضرائب استثنائية، وهذا الوضع يخلق خللاً هيكلياً في ميزانية الدولة يزيد من هشاشة الإنفاق العام، ولا سيما على القطاعات الحيوية كالخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية (Jaafar, Haslina Hassan & Salh Agrerah Ali Mohamed 2023)، وفي ليبيا تظهر الإحصاءات أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي لاتزال متفاوتة، وقد شهدت انخفاضاً في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يشير إلى أن جزءاً من النقص يعزى إلى ضعف التزام المكلفين الضريبيين، وذلك حسب بيانات (CEIC Data) ، فإن الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي بلغت حوالي (31.17%)، لعام 2023م، مما يدل على تراجع نسبي في القدرة على تحصيل الإيرادات مقارنة بفترات سابقة، هذا التراجع يضعف قدرة الدولة على تنفيذ الخطط التنموية التي تتطلب استثماراً مستداماً (LY, : General Government Revenue as % of GDP, CEIC Data, (31.17 2023.(%)، ويحد من قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التي تسهم في النمو الاقتصادي، كالإنفاق الرأسمالي والبنى الأساسية، علاوة علة ذلك، فإن ارتفاع العبء المالي على الدولة يدفعها لرفع أعباء على المواطنين الذين يلتزمون بضريبة، مما يفاقم من شعور الظلم ويدفع البعض نحو التهرب، وبهذا ينشأ حلقة مفرغة تضاعف الأثر على المالية والنمو (شقلوف، 2023م)، ومن هذا المنطلق، يصبح التهرب الضريبي ليس فقط مشكلة قانونية أو إدارية؛ بل يمثل قنبلة موقوته للنمو الاقتصادي، ذلك أن نقص الإيرادات يعيق الحكومات من التوجه الكافي نحو التشجيع على الاستثمار، وتحسين البيئة الاقتصادية، مما يؤخر فرص التشغيل والإنتاج، ويجعل الاقتصاد يهيمن عليه الريع والاعتماد على الاستيراد والموارد الطبيعية بدلاً من الإنتاج المحلي والصناعات التحويلية (غريبة، وابوبكر السعدي 2023م).

**الفرع الثاني: أثر ضعف الرقابة والتشريعات في استفحال التهرب الضريبي.**

إن من أبرز المتطلبات القانونية الفاعلة أن تضمن التشريعات الضريبية وجود نصوص واضحة تلزم المكلفين بالكشف الكامل عن مصادر دخلهم، وتفعل أدوات الضبط مثل التقدير للدخل المتخمن، والإخضاع للمساءلة حال وجود بيانات ناقصة أو غير مصدقة، فعلى سبيل المثال: القانون رقم (7) لسنة 2010م، بشأن ضرائب الدخل في المادة (4) منه، يسمح للجهات الضريبية بتقدير الدخل في حال عدم تقديم المكلف الإقرار الضريبي أو إذا كان الإعلان غير كافي، ولكن ذلك لا يكفي وحده دون وجود تطبيق فعلي وكشف منتظم مدعوم بإجراءات تحقق ورقابية متقدمة (عمران، 2020م)، كما أن غياب الرابط المعلوماتي بين جهات الدولة المختصة يعد من نقاط الضعف التشريعية والإدارية، فقرار رقم (247) لسنة 2024م، الذي أدخل طريقة الجباية الإلكترونية لضريبة الدخل في ليبيا، يعد خطوة إيجابية؛ لكنه مازال بحاجة إلى توسيع ليشمل التحقق من النشاطات المخفية، والمشروعات الصغيرة غير الموثوقة، وربط الجهات المعنية من المالية، والجمارك، والسجل التجاري، لكي تغلق كافة الثغرات التي يستغلها بعض المكلفين للتهرب (قرار، رقم (247)، وزارة المالية الليبية 2024م)، إضافة إلى العيوب التشريعية، فإن غياب التنسيق المؤسسي بين مكونات الإدارة الضريبية والمالية يشكل عاملاً مباشراً في استفحال

التهرب الضريبي، حيث تعمل كل جهة، كالمصرف المركزي، والجمارك، والسجل التجاري، ووزارة الاقتصاد، بمعزل عن الأخرى، مما يصعب تتبع الأنشطة الاقتصادية الفعلية، كما أن كثيراً من المكلفين لا يملكون أرقاماً ضريبية موحدة، ولا يتم إدراجهم تلقائياً ضمن القاعدة الضريبية بمجرد تسجيلهم التجاري أو حصولهم على رخص مزاولة المهن، الأمر الذي ينتج "اقتصاداً رمادياً" (لجنة، الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية 2004م، صفحة 7)، لا يدخل ضمن النطاق الرسمي، ولا يخضع للرقابة أو حتى الجباية (الشريدي)، وفي هذا الإطار يجمع خبراء الاقتصاد العام والمالية ويمثلهم الدكتور محمد أبوسنينه على أن نجاح أي منظومة ضريبية مرتبط عضوياً ببناء قاعدة بيانات موحدة، وربط شبكي إلزامي بين جميع الهيئات ذات العلاقة، وإصدار تشريعات تجرم التهرب بوضوح، وتكافئ الامتثال الطوعي (العوجة، 2024م).

**المطلب الثاني: التحديات الرقمية ومستقبل الإصلاح الضريبي في ليبيا.**

**تمهيد وتقسيم:**

في عصر تتسارع فيه التحولات الرقمية، لم تعد المعاملات الضريبية محصورة في الطرق الورقية أو الإقرارات التقليدية؛ بل أصبحت بيانات التدفق المالي الرقمي والتجارة الإلكترونية ومنصات الدفع عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)، تلعب دوراً محورياً في رسم خريطة الإيرادات العامة، ولمواجهة هذا الواقع، يتطلب النظام الضريبي الليبي استشرافاً تشريعياً أكاديمياً يتمثل في تعديلات قانونية وأدوات بحثية تحليلية تطور من بنى الجباية، وتوسع من آليات الرقابة، وتدخل أساليب المحاسبة الرقمية، والتحليلات الضريبية المعمقة (Ahmed, & Al-Qamoudi,(2025))، وقد بدأت بعض الدراسات الأكاديمية المحلية تشير إلى أن التحول الرقمي في إدارة السجلات الضريبية وإعداد الإقرارات الإلكترونية يمثل ركيزة محورية في تضييق الفجوات التي يستغلها المتهربون، لا سيما في بيئة الاقتصاد الرقمي، ومن ابرز هذه الدراسات، رسالة الماجستير للباحث والموسومة ب"الضريبة على التجارة الإلكترونية"، والتي تناول فيها الباحث بشكل معمق أوجه القصور التشريعي في إخضاع المعاملات الرقمية للضريبة، وبين كيف أن غياب منظومة إلكترونية فعالة لتسجيل المكلفين، وتحليل تعاملاتهم المالية، يبقي الدولة الليبية في موقع المتفرج أمام اتساع رقعة التهرب، وقد أكدت الدراسة أن الإصلاح الضريبي لا يمكن أن يكتب له النجاح دون تبني منظومات رقمية متكاملة تعزز الشفافية وتمكن الدولة من نعقب مصادر الدخل الرقمي، سواء على المستوى المحلي أو في تعاملات التجارة العابرة للحدود (العوجة، 2024م)، كما أن الرقمنة تتيح فرصاً لتطبيق قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنو 2022م، ليس فقط كقانون تنظيمي للعقود والتوقيع الإلكتروني، بل كمحفز لوضع تشريعات جديدة تلزم المكلف بتسجيل نشاطه الرقمي، والإفصاح عن الدخل المتأتي من التجارة الإلكترونية، أو الخدمات الإلكترونية، وهو ما يدفع نحو إعادة تعريف المفاهيم القانونية للضريبة في ضوء الأصول الحديثة، كما أن المصادر الأكاديمية تجمع على أن إدخال خدمات مثل الإقرار الضريبي الإلكتروني، ومعالجة البيانات الضريبية باستخدام الوسائل الرقمية (Big Data) الذكاء الاصطناعي، يعد من أبرز المقترحات الإصلاحية العالمية الواعدة ((Chaabi, & El Haddad, Y. M. (2025).

**الفرع الأول: غياب التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية.**

إن الإدارة الضريبية التقليدية في ليبيا ما تزال قائمة على التقديرات الورقية وسجلات الإقرارات التي لا تراعي واقع الاقتصاد الرقمي، مما يفتح منافذ واسعة للتهرب الضريبي الرقمي بلا رقيب أو محاسبة، فغياب تشريعات واضحة تنظم التجارة الإلكترونية ـ من حيث التعرف عن المكلف الرقمي، وتتبع مداخيل المتاجر الإلكترونية، وتحويلات المنصات الرقمية ـ يجعل معظم هذه المعاملات تختفي بين ثنايا الفضاء السيبراني، ولا تدخل ضمن القاعدة الضريبية المعلنة (اسحيل، 2024م)، ومع صدور قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022م، والذي تضمن عددا من الضوابط المتعلقة بشهادة التوثيق والتوقيع الإلكتروني وحماية البيانات، كما وتبقى بعض المواد التي تتيح استخدام البيانات الإلكترونية لغرض الضرائب غير مطبقة عملياً كما ينبغي ذلك، ولا تزال هناك فجوة تشريعية تعطل قدرة الجهات الضريبية على الاستفادة من الإمكانيات التقنية الحديثة، وهذا الأمر يظهر جلياً مع نصوص المواد كالمادة رقم (74) من ذات القانون، والتي تجيز استخدام البيانات لأغراض ضريبية متى وجدت تصاريح قانونية مناسبة (قانون، المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022م)، بالإضافة إلى ذلك، فالقرار رقم (247) لسنة 2024م، المتعلق بإضافة طريقة تحصيل الدخل إلكترونياً، يثير آمالاً بتحديث آليات التحصيل، ولكنه وحده ـ كما سبق القول ـ لا يكفي إذا لم يسبقه إنشاء قاعدة بيانات وطنية ودقيقة تعرف المكلفين الرقميين وتربط بين الجهات المختصة، وزارة المالية،

والاتصالات، والسجل التجاري، والأمن السيبراني، وذلك لضمان الشفافية ومنع الإخفاء أو التلاعب (قرار، رقم (247)، وزارة المالية الليبية 2024م).

**الفرع الثاني: قراءة نقدية لقانون المعاملات الإلكترونية رقم 6 لسنة 2022 وإمكانية إدماج الضرائب الرقمية.**

رغم أن صدور قانون رقم (6) لسنة 2022م، بشأن المعاملات الإلكترونية في ليبيا، يعد خطوة تشريعية مهمة نحو تنظيم البيئة الرقمية؛ إلا أن القانون ـ عند إخضاعه للقراءة النقدية ـ يظهر فجوة واضحة فيما يتعلق بالمسائل الجبائية، خاصة تلك المتصلة بالتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي الحديث، فبينما يعنى القانون بتنظيم العقود والوثائق والمعاملات الإلكترونية، ويؤسس لإطار قانوني للاعتراف بالحجية القانونية للتوقيع الرقمي والبيانات الإلكترونية؛ إلا أنه تجنب التصريح بأي أحكام تتعلق بالمعالجة الضريبية للأنشطة الإلكترونية، سواء على مستوى الالتزام، أو الرقابة، أو الجزاء (نصر، 2025م)، **والجدير بالملاحظة** أيضاً أن القانون لم يدرج أي مواد تلزم الشركات والمنصات الإلكترونية بالتسجيل الضريبي أو الإفصاح عن المعاملات ذات الطابع التجاري، ما يعد قصوراً تشريعياً يحد من قدرة الدولة على ضبط هذا القطاع سريع النمو، ويبقي على التهرب الضريبي الرقمي في وضع غير مقنن، كما أن عدم التنسيق بين القانون المشار إليه، وقانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، يخلق حالة من الازدواج التشريعي، حيث يبقى الاقتصاد الرقمي خارج الرقابة الجبائية الفعلية، رغم أنه بات يوفر فرصاً واسعة للإيراد العام، إضافة إلى ذلك، لم يتناول القانون إمكانية استخدام التقنيات الرقمية لأغراض التحصيل الضريبي أو التحقق من الأنشطة التجارية غير المصرح بها، كما لم يتضمن إنشاء وحدة ضريبية متخصصة بالمعاملات الإلكترونية، وهو ما يجعل القانون عاجزاً عن مواكبة ما ذهبت إليه تشريعات دولية حديثة مثل النموذج المقترح من (OECD)، بشأن الضرائب على الاقتصاد الرقمي (الفيتوري، 2025م).

**واستخلاصاً لما سبق**، فإن دمج الضرائب الرقمية ضمن منظومة المعاملات الإلكترونية يستدعى تعديلات تشريعية صريحة، أو على الأقل إصدار لائحة تنفيذية مستقلة تنظم الإلزام الجبائي في البيئة الإلكترونية، بما ينسجم مع مبدأ العدالة الضريبية، ويضمن توسيع الوعاء الضريبي، كما يوصى بتحديث قانون الضرائب الحالي ليتضمن آليات فعالة لرصد الأنشطة الرقمية ومساءلة المتهربين، بالتكامل مع أدوات الرقابة الرقمية وفتح قنوات تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية والمالية.

**الخاتمة.**

أسفرت هذه الدراسة على رؤية نقدية للإشكاليات التي تعاني منها النظام الضريبي الليبي في ضوء ما يعتريه من خلل تشريعي، وضعف في أدوات الامتثال، وتحديات متزايدة بفعل التهرب الضريبي، وكذلك التحول الرقمي، وقد تناول الباحث الدراسة بأسلوب تحليلي مدى تأثير البنية المالية العامة بسياسات ضريبية تقليدية غير قادرة أو غير مهيئة على احتواء الاقتصاد غير الرسمي أو مواكبة الأنشطة الرقمية المستحدثة، كما كشفت المعالجة القانونية عن قصور التنظيم التشريعي في ضبط التجارة الإلكترونية والرقمنة الجبائية، ما يستدعى من المشرع الليبي إصلاحاً شاملاً قد يتجاوز مجرد تعديل القوانين، ليشمل بناء الثقة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة الضريبية، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج وتوصيات تهدف إلى تفعيل أدوات الرقابة، وتوسيع الوعاء الضريبي، بما يحقق العدالة والكفاءة في النظام الضريبي الليبي.

**أولاً: النتائج.**

**1–** يعاني النظام الضريبي الليبي من ضعف في البنية التشريعية، مما يفتح المجال أمام التهرب الضريبي ويقلل من فعالية التحصيل.

**2–** التهرب الضريبي له آثار سلبية على المالية العامة، حيث يؤدي إلى نقص في الإيرادات ويؤثر على قدرة الدولة في تمويل الخدمات العامة.

**3–** عدم وجود تنظيم ضريبي للتجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية يساهم في فقدان الدولة لمصادر إيرادات مهمة.

**4–** قانون المعاملات الإلكترونية رقم 6 لسنة 2022 لم يتطرق بشكل كافٍ إلى الجوانب الضريبية المرتبطة بالمعاملات الرقمية.

**5–** غياب آليات رقابية فعالة وضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة يساهمان في استفحال ظاهرة التهرب الضريبي

**ثانياً: التوصيات.**

**1–** ضرورة مراجعة وتحديث قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م بما يواكب التحولات الاقتصادية والرقمية، وذلك من خلال إدراج فصل جديد أو مادة إضافية ضمن الباب الخاص بضريبة النشاط التجاري، لمعالجة خصوصيات الأنشطة الرقمية والمهن الحديثة بشكل واضح ومتكامل.

**2–** إدماج أحكام ضريبية خاصة بالتجارة الإلكترونية ضمن قانون ضرائب الدخل أو من خلال نصوص مستقلة، تتضمن آليات

فعّالة لتحصيل الضرائب من المعاملات الرقمية، بما يضمن تغطية الأنشطة غير التقليدية، ويواكب التحولات الاقتصادية والتقنية الحديثة.

**3-** ضرورة إدراج فصل تشريعي خاص بالتجارة الإلكترونية ضمن قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022م، يتضمن تعريفاً دقيقاً للتجارة الإلكترونية، وتنظيم العقود الرقمية، وتحديد التزامات مزوّدي الخدمات الإلكترونية، وضمان حماية حقوق المستهلك في البيئة الرقمية.

**4-** تعزيز آليات الرقابة الداخلية داخل مصلحة الضرائب الليبية، من خلال تطوير الهيكل التنظيمي وتحديث نظم العمل بما يواكب الممارسات الحديثة في الإدارة الضريبية.

5- تفعيل مبادئ الحوكمة والشفافية في عمل مصلحة الضرائب، عبر اعتماد نظم رقمية متقدمة، وتكثيف برامج التدريب والتأهيل للمفتشين، بما يعزز قدرتها على مكافحة التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية.

**6-** الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الرقمنة الضريبية لتطوير النظام الضريبي الليبي.

**قائمة المراجع**


**أولاً: الكتب:**

- الحاسي، جمعه خليفه، المحاسبة الضريبية والتشريع الضريبي الليبي، منشورات جامعة بنغازي، سنة 2020م.
- الشاوش، محمود الزروق، المحاسبة الضريبية وفقا لأحكام التشريعات الليبية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، سنة 2010م.
- القمودي، رائد عبدالرازق، السياسة الضريبية في ليبيا، مجلة اضاءات، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، طرابلس، ليبيا، سنة 2023م.
- القيسي, أعاد حمود, المالية العامة والتشريع الضريبي, مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, ط9, سنة 2015م.
- يونس, منصور ميلاد, مبادئ المالية العامة, دار الكتب الوطنية, بنغازي, ليبيا, سنة 2013م.

**ثانياً: الرسائل العلمية:**

**– رسائل الدكتوراة:**

- ميلاد، سالمة الأمين رجب، النظام القانوني للمنازعات الضريبية في القانون الليبي، رسالة دكتوراة، كلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية USIM، سنة 2023م.

**– رسائل الماجستير:**

- احرير، نادية ابوبكر بشير، الضمانات القانونية لحقوق الممول الضريبي في ضوء أحكام التشريع الليبي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة سرت، (لم تنشر)، سنة 2022م.
- إمحمد, عطاالله فضل الله حسن، الانعكاسات التنموية للتهرب الضريبي،" دراسة مقارنة وتطبيقية على ليبيا "، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة المنصورة، (لم تنشر) ، سنة 2016م.
- العوجة، عبدالقادر حمدان، الضريبة على التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة سرت، (لم تنشر)، سنة 2024م.

**ثالثاً: الدوريات والمجلات والمؤتمرات العلمية:**

- أحمد، خالد بشير محمد، ورندا المختار القمودي، أثر التحول الرقمي لنظام المحاسبة الضريبية على الحد من التهرب الضريبي: دراسة تطبيقية، المجلة الأوروبية المفتوحة للعلوم الاجتماعية والتعليم (OEJSSE)، مج1، ع2، سنة 2025م.
- ادويب، آمنة خليل، دراسة نقدية لضريبة الأجور والمرتبات وما في حكمها وفقا لقانون رقم (7) لسنة 2010م، يشأن ضرائب الدخل، مجلة جامعة سبها العلمية، مج17، ع2، سنة 2018م.
- أبو خريص، إمحمد ضوء عمر، ماهية التهرب الضريبي وصوره في التشريع الليبي، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية، مج 2، ع 2، سنة 2023م.
- أبو غفة، عبدالقادر علي سالم، العدالة الضريبية من منظور القانون رقم (7) لسنة 2010م، بشأن ضرائب الدخل، مجلة البحوث القانونية، كلية القانون، جامعة مصراتة، مج1، ع11، سنة 2020م.
- أمبارك، عمر عبدالله عمر، التهرب الضريبي، مذكرات غير منشورة القيت على الطلبة بأكاديمية الدراسات العليا، فرع اجدابيا، سنة 2021،2022م.
- امريود، مسعود محمد، المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، مجلة دراسات محاسبية، ع4، سنة 2021م.
- التائب، مصباح عمر، وإسراء مفتاح عريبي، المفهوم القانوني للتهرب الضريبي وآليات مكافحته، مجلة الحق، كلية القانون، جامعة بني وليد، ع12، سنة 2023م.
- الفاخري، صلاح محمد بشير، وفاطمة فيتوري يوسف فرج، العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي والأشكال التي يتخذها والأساليب المقترحة للحد منه: دراسة تطبيقية على إدارات الضرائب في ليبيا، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (AJASHSS)، مج2، ع3، سنة 2023م.
- المبروك، فراج محمود حامد، دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة دراسات محاسبية، الأكاديمية الليبية، ع7، سنة 2024م.
- العماري، امباركة سالم، وحسني رمضان الشتيوي، حوكمة النظام الضريبي ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، سنة 2019م.

- العربي، طارق الهادي، ومحمد سليمان عبيد، ظاهرة التهرب الضريبي والتهرب الجمركي إشارة خاصة للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2015، مجلة الاسناد، جامعة طرابلس، ع12، سنة 2017م.
- الشريدي، امحمد عبدالله، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010-2023م)، مجلة القلم المبين، مج3، ع17، سنة 2024م.
- شقلوف، محمد فرج، الضريبة وأثرها على الميزانية العامة لدولة ليبيا، مجلة دراسات محاسبية، الهيئة الليبية للبحث العلمي، ع5، سنة 2023م.
- شلغوم، محمد الكامل، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، كلية القانون، جامعة الزاوية، مج7، ع2، سنة 2015م.
- غريبة، عمار سالم، وأبوبكر أحمد السعدي، الاقتصاد الخفي وأثره على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية) ، مج7، ع3، سنة 2023م.
- عطية، علي منصور، وابوبكر خليفة دلعاب، تحليل وقياس فاعلية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسان الانسان والمجتمع، ع21، سنة 2023م.
- عمران، عبدالمنعم محمد إبراهيم، نظام العفو الضريبي" دراسة تحليلية نقدية في ضوء أحكام القانون الليبي رقم (7) لسنة 2010م، بشأن ضرائب الدخل"، مجلة المنتدى الأكاديمي، مج4، ع2، سنة 2020م.
- مستو، بديع، الدخل غير المشروع ومدى خضوعه للضريبة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج37، ع4، سنة 2015م.
- محمود، رقية محمود اسحيل، دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية، مجلة الجامعي، ع39، سنة 2024م.
- حامد، منصور الفيتوري، إشكالية ظاهرة التهرب الضريبي، " دراسة في ضوء أحكام التشريع الضريبي الليبي"، مجلة البحوث القانونية، كلية القانون، جامعة مصراتة، مج3، ع1، سنة 2015م.

**رابعاً: القوانين والتشريعات:**

- مشروع الدستور الليبي لسنة 2017م.
- القانون رقم (7) لسنة 2010م، بشأن ضرائب على الدخل، ولائحته التنفيذية.
- *- القانون رقم (6) لسنة 2022م، بشأن المعاملات الإلكترونية.
- *- قراراً رسمياً رقم (247) لسنة 2024م، صادر عن وزارة المالية الليبية، بشأن إضافة طريقة لتحصيل ضريبة الدخل إلكترونياً.

**خامساً: المراجع الأجنبية:**

- Stankevičiūtė, G. (2025, January 2). Tax Avoidance vs Tax Evasion: Legality Aspects & Detection Measures. iDenfy Blog. https://www.idenfy.com/blog/tax-avoidance-vs-tax-evasion/.
- 2- International Monetary Fund. Libya: Technical Assistance Report — Workshop on Tax Administration Digitalization in Fragile and Conflict-Affected States. Technical Assistance Report No. 2025/059 (2025).
- Mohamed, S. A. A., et al. (2024). Factors Influencing Tax Evasion in Libya. American Psychological Association Journal, Vol. 30, No. 2.
- Morni Hayati Jaafar Sidik, Haslina Hassan & Salh Agrerah Ali Mohamed, "Economic Factors and Tax Evasion in Libya: Moderating Role of Political Instability," European Proceedings in Social & Behavioral Sciences (EpSBS), 2023.
- Libya LY: General Government Revenue as % of GDP, CEIC Data, 2023 (31.17 %).
- Ahmed, K. B. M., & Al-Qamoudi, R. A.-M. (2025). The impact of digital transformation of the tax accounting system on reducing tax evasion: An applied study. The Open European Journal of Social Science and Education, Vol. 3(1).
- 7- Chaabi, C., & El Haddad, Y. M. (2025). Dematerialization and tax control: Theoretical analysis. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 6(2).

**سادساً: تقارير المنظمات الدولية والمواقع الإلكترونية:**

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية.
- المجمع القانوني الليبي: https://lawsociety.ly.
- أنير، صفحة رسمية موثوقة، وذلك الموقع الإلكتروني: https://annir.ly/articles/libya-digital-policy-reform.